أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

بحث مقدم من الباحثة

د/ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى

٢٠١٦

مقدمة :-

لقد بات الاختلال أمرًا واقعيًا وطبيعيًا في الاقتصاد المصري ولم يعد عارضًا مخالفًا للعادة، بل أصبحت العادة أن يكون هناك خلل، وبما أننا سنتكلم عن الخلل الاقتصادي فيجب أن نذهب إلى المؤشر الأكثر واقعية ومصداقية للتعبير عن حالة الخلل، فإن مشاكل اقتصاد مصر كلها تظهر عبر الميزان التجاري فهو أصدق مؤشر على حالة الاقتصاد، فكلما انخفض الاختلال في الميزان زادت الثقة في الاقتصاد وانتعشت الصناعة وقلة البطالة، وجاءت الاستثمارات، وارتفع الدخل، وثقلت العملة، وانخفض التضخم، وارتاح المواطن، وكلما ارتفع الاختلال حدث العكس تماما .

ونعيش الآن في مصر العكس تمامًا الصناعة تنحدر، والبطالة ترتفع، والاستثمارات تهرب، والتضخم يشتعل، والعملة عند أدني مستوى في تاريخها، والأسعار أعلى ما يكون، والمعاناة تطول الجميع.. لكن لماذا؟! ببساطة لأن الميزان مختل، فالميزان التجارى فى مصر يعاني من عجز يتفاقم يوما بعد يوم ، حيث تواصل الصادرات هبوطها الحاد، بينما تحلق الواردات بعيدًا، والمواطن المصري يدفع الفاتورة[١].

و لميزان المدفوعات وهو الأكثر شمولا أهمية كبيرة لأنه يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موقف ميزان المدفوعات بما فى ذلك موقف الميزان التجارى بإعتباره جزءا هاما لايتجزأ فأى إختلال بالميزان التجارى [٢] .

أولا : مشكلة البحث :-

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال الميزان التجارى ، فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات ينعكس بالضرورة على ميزان المدفوعات ، ويلاحظ أن الخلل يكون في اقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما سيؤثر سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل، شهدت المنطقة العربية فى الفترة الاخيرة حالة من الاضطرابات و النزاعات الداخلية و اتسعت دائرة الحرب لتشمل مناطق جديدة اثر ذلك بشكل مباشر على اقتصاديات المنطقة ككل ، وحول تداعيات هذه الحرب على الاقتصاد المصرى قال محمد جنيدى ، رئيس جمعية مستثمرى السادس من أكتوبر إن تلك الحروب والاضطرابات تزيد من حجم مشاكل الاقتصاد المصرى اتساع نطاقها يؤدى لضغوط اقتصادية كبيرة ، كما أن

---

1)August Losch , " **The Economics of Location**" , (New Haven , Yale University Press, 1954 .),PP. 30 – 33.

2) world Bank , "**world Bank Report**" (Washington , D.C. World Bank 1994) .

الصادرات المصرية انخفضت بسبب حالة عدم الاستقرار فى المنطقة العربية وفقدان العديد من الاسواق مثل ليبيا والعراق واليمن وسوريا ، بالاضافة الى المملكة العربية السعودية التى تأثرت هى ايضا بالاحداث المحيطة خلال الفترة الاخيرة مضفيا أن هناك العديد من العوامل الداخلية و الخارجية تتخذ خارج الاقتصاد الوطني ، حيث يمثل العجز فى الميزان التجارى و تنامى هذا العجز أحد أهم الأمور المثيرة للقلق بالنسبة لصانعى القرارات الإقتصادية فى الدولة.

إذن يمكن القول بأن إشكالية البحث تتمثل فى الوقوف على أثر كل من التضخم والناتج عن زيادة الدخل القومى وكذلك أثر أ سعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) .

ثانيا : فروض البحث :-

يرتكز هذا البحث على عدد من الفروض هى كالآتى :-

١- لقد أدى التضخم النقدى و تفاقمه عاما بعد عام إلى تفاقم العجز فى الميزان التجارى بشكل واضح فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) .

٢- لقد أدت التغيرات غير الإيجابية فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى إلى زيادة الواردات عن الصادرات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

٣- لقد أدى إرتفاع معدلات النمو السكانى و ما يعكسه ذلك من زيادة الطلب على الواردات و بالتالى حدوث عجز فى الميزان التجارى ومن ثم عجز ميزان المدفوعات .

٤- لقد أدى زيادة إجمالى الإستهلاك المحلى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥) إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات ومن ثم زيادة الواردات عن الصادرات مما أدى إلى حدوث عجز فى الميزان التجارى ومن ثم حدوث العجز بميزان المدفوعات .

٥- تؤدى فترات الرواج و الإنتعاش الإقتصادى متمثلة فى زيادة الطلب على السلع و الخدمات وما يؤدى إليه ذلك من التضخم إلى زيادة الواردات عن الصادرات بينما تؤدى فترات الركود أو الكساد و التى من أهم سماتها إرتفاع معدلات البطالة إلى إنخفاض الواردات .

ثالثا : منهج البحث :-

يقوم هذا البحث على جانبين رئيسيين وهما :-

المنهج النظرى أو الإستنباطى و المنهج الإستقرائى أو التطبيقى و ذلك من خلال التحليل الوصفى و التحليل الإحصائى ، حيث سيتم إستعراض المفهوم المتعارف عليه للميزان التجارى و أهميته ، وكذلك أهم العوامل أو الأسباب وراء إختلال الميزان التجارى،وكذلك آثار هذا الإختلال من حيث الفائض أو العجز للميزان التجارى و هميته ، وكذلك أهم العوامل المؤثرة عليه، و أيضا العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجارى و سيتم كذلك تناول الوصف الكمى لعجز الميزان التجارى و تطوره ، وتحليل العجز خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) ، وكذلك إختبار مدى صحة أو خطأ الفروض الأساسية التى يرتكز عليها البحث و المتعلقة بوجود إضطراد فى عجز الميزان التجارى و إرتباط ذلك العجز خلال تلك الفترة بإرتفاع معدلات التضخم و إرتفاع سعرصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وذلك من خلال تصميم نموذج إحصائى مناسب بما يخدم أهداف البحث .

رابعا : أهداف البحث :-

يهدف هذا البحث إلى مايلى :-

١- دراسة التطور الذي طرأ على سعر الصرف للجنيه المصري والعوامل التي ساهمت في هذا التطور، والآثار المترتبة على ذلك.

٢- تحليل مدى مساهمة سياسة سعر الصرف في إدارة الميزان التجارى بشكل مباشر وميزان المدفوعات بشكل غير مباشر في مصر.

٣- محاولة إيجاد بعض الأدوات التى تحقق حلولا آمنة لمشكلة العجز فى الميزان التجارى المصرى بقدر الإمكان و ذلك فى محاولة الإسترشاد بالنموذجين التحليلى والإحصائى معا .

٤- تحليل تطور وأسباب عجز الميزان التجارى المصرى خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٠- ٢٠١٥).

خامسا : أهمية البحث :-

تنبع أهمية هذا البحث من الواقع الذى يؤكد ان الميزان التجاري لمصر يحقق عجزا مزمنا يتزايد باطراد حتي وصل الأمر إلي أن اصبحنا نستورد بقدر ما نصدر مرتين، وكان الميزان التجاري قد حقق أكبر عجز له بعد الأزمة العالمية مباشرة ثم استمر العجز علي ضخامته لثاني عام بعد الأزمة، حيث شهد الميزان التجاري بعد الازمة العالمية مباشرة تحقيق انخفاض في الواردات لأول مرة منذ عشر سنوات قبل الازمة وقد بلغ الانخفاض ٥,٢ مليار دولار "خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩" الا ان زيادة الواردات قابلها انخفاض أكبر في الصادرات بلغ ٣,٤ مليار دولار ليحقق الميزان التجاري أكبر عجز في تاريخه بلغ ٢,٢٥ مليار دولار ثم جاء العام المالي الثاني بعد الازمة "٢٠٠٩/٢٠١٠" ليشهد انخفاضا طفيفا للعجز لم يتجاوز ال١,٠ مليار دولار وكان من المتوقع ان يشهد الميزان التجاري عجزا متزايدا خلال العام المالي الحالي "٢٠١٠/٢٠١١" الا ان احداث ثورة يناير ومن ثم هناك ضرورة حتمية لإستخدام السياسة الإقتصادية من أجل تجنب تفاقم

عجز الميزان التجارى بشكل مباشر و عجز ميزان المدفوعات بشكل غير مباشر ليس فقط بل العمل فى محاولات جادة لتخفيض هذا العجز [٣].

سادسا : حدود البحث :-

من المتفق عليه أن تحديد الفترة الزمنية التى يتناولها البحث بدقة من أهم العوامل التى تساعد على تحقيق أهداف البحث ومن ثم سوف تركز هذه الدراسة على أثر كل من التضخم النقدى و أسعار الصرف فى تحقيق عجز بميزان المدفوعات المصرى بشكل غير مباشر من خلال تحقيق عجز بالميزان التجارى بشكل مباشر خلال الفترة الزمنية المختارة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) ، وقد تم إختيار هذه الفترة تحديدا و تناولها بالدراسة و التحليل نظرا لتعدد الأحداث على الصعيد الإقتصادى و السياسى ، إضافة إلى أن تلك الفترة الزمنية لم تشهد حدوث فائض بل عجز فى الميزان التجارى ومن ثم عجز ميزان المدفوعات المصرى .

سابعا : مصادر البيانات :-

تتمثل مصادر البيانات المستخدمة فى البحث فى نوعين من المصادر :-

١- **المصادر الأولية :-** وتتمثل فى البيانات التى تم الحصول عليها من الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء فيما يتعلق بمعدل الزيادة السكانية و أسعار الصرف والصادرات و الواردات و الناتج القومى بتكلفة عوامل الإنتاج خلال الفترة الزمنية السابقة .

٢- **المصادر الثانوية :-** وتتمثل فى الدراسات و البيانات المتاحة و المنشورة فى مختلف المصادر من الكتب و الدوريات العلمية إلى غير ذلك من البيانات التى تساهم فى التوصل إلى نتائج هامة بما يخدم البحث.

---

[٣]) آمنة عبد العظيم و علياء فوزى " حروب المنطقة أثرت على الميزان التجارى لمصر والأسواق البديلة هى الحل " ، ٢٠١٥.

ثامنا : خطة البحث :-

سيتم تقسيم هذا البحث إلى خمس مباحث أساسية هى :-

المبحث الأول:- " إختلال الميزان التجارى (المفهوم – الأسباب - الآثار)

المبحث الثانى :- " أثرالتضخم وتغيرات أسعار الصرف على إختلال الميزان التجارى "

المبحث الثالث : - " تحليل تطورو أسباب عجز الميزان التجارى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) "

المبحث الرابع:- " إختبار مدى صحة أو خطأ الفروض الإحصائية"

المبحث الخامس: النتائج و التوصيات"

المبحث الأول

" إختلال الميزان التجاري (المفهوم –الأسباب – الآثار)

قد لا يعني عجز الميزان التجاري الكثير بالنسبة لبعض الدول ولكنه قد يعني الكثير بالنسبة لبعضها الآخر. الدول الكبرى، كالولايات المتحدة مثلا، يعاني ميزان مدفوعاتها عجزا دائما لكنها لا تشكو من أية آثار سلبية بسببه.

لا شك ان سياسات الانفتاح على الخارج بغرض التبادل المفتوح مع الآخرين والرغبة في إدخال الخدمات الالكترونية المعاصرة يساهم في تعجيل عملية التنمية، إلا ان الافراط في إدخال ادوات الاتصال المعاصرة دون القدرة على الانتفاع منها يؤثر على نحو سلبي على حركة الاستيراد ككل وبالتالي يرهق الميزان التجارى على نحو كبير، رغم أن التشجيع على الاستيراد كان حتى وقت قريب غاية بحد ذاته، أي كان على السوق التجاوب مع حاجات الدول الكبرى في رفع الحواجز الحائلة دون تدفق سلعها الينا، ولكن ما لم يدركه واضعو سياسات التخطيط الاقتصادي ان الانفتاح وحده لا يكفي دافعا لتنشيط العملية الاقتصادية، لأن عجز السوق المحلي عن مقابلة الاستيراد بصادرات منافسة يرهق الجنيه المصرى أو يرهق احتياطيات البنك المركزي على نحو كبير، كما أن الإبقاء على عجز الميزان التجاري قائما يقتضي تصحيحا لذلك عبر تحرير سعر صرف الجنيه المصرى حتى يعود التوازن إلى السوق المحلى المصرى مقارنة مع الاسواق العالمية[4].

4)Herbert G. Grubel," International Economics". Richard D. Irwin, INC. Homewood , Illinois CH19.

أولا:- مفهوم إختلال الميزان التجاري:-

١- مفهوم اختلال الميزان التجاري :

من النادر أن يتوازن جانبى الصادرات و الواردات ، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الأولى عن الثانية ، و يترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية ، و هذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول و تستطيع تلك الدولة ذات الفائض في الميزان التجارى إما أن تزيد من اقتنائها للسلع و الخدمات الأجنبية و إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط استثماري في الخارج . كما يعني هذا الفائض أيضا أن الدولة المعنية به تعيش في مستوى معيشي أقل من ذلك الذي يمكنها أن تعيش فيه ، أي لم تتمتع بكل ثروتها ، و زيادة الطلب على صادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى التضخم ما لم تقم الدولة بإجراء مناسبة في هذا المجال ، حيث يدخل النشاط الاقتصادي حلقة توسعية تتضمن اختلالا بين الأسعار و الأجور فتضطرب العلاقات بين فئات المجتمع . كما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصاديين من اللجوء إلى الاستيراد لارتفاع دخولهم ، و لا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة و مجهودات عمالها فحسب ، بل من عملية استنزاف طاقاتها و مواردها الإنتاجية كذلك

و قد تعاني الدولة من عجز في الميزان التجارى ، والذى ينجم عن زيادة واردات الدولة عن صادراتها ، فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية ، كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة و انخفاض الطلب على العملة المحلية ، و استمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية ، و نشير الى أنه ليس كل عجز مشكلة يجب تفاديها ، لأن تحقيق العجز في الميزان التجارى للدول النامية يمكنها من تطوير اقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية ، حيث تستورد السلع الاستثمارية لبناء جهازها

الإنتاجي فالعجز فى الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة واردات بلد ما، خلال فترة ما، وبين قيمة صادراته[5].

ثانيا : أسباب إختلال الميزان التجاري :-

يكون هناك خلل في التوازن للميزان التجارى عندما يكون هناك زيادة فى واردات الدولة مقابل إنخفاض واضح فى الصادرات ، مما سيؤدي سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها. لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية و المالية لمعالجة الخلل، ومن اسباب هذا الخلل[6] :-

١ – **التقييم الخاطىء لسعر صرف العملة المحلية :** توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجارى و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجارى ، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه، فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان ، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تظخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

٢ – **اسباب هيكلية:** و تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) ، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة. ، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية).

---

5)Dornbusch and S. Fischer," Macroeconomies" (New York : Mc Graw – Hill 1994) Chs. 7&8.

6)Salvatore." Theory and Problems Of International Economics", , 4th ed. (New York, Mc Graw- Hill 1996) Ch. 6 .

٣ – **اسباب دورية**: و تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج و الدخول و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض ، و في فترات التضخم يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخول فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجارى ومن ثم العجز فى ميزان المدفوعات.

٤ – **الظروف الطارئة**: قد تحصل أسباب عرضية لايمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و التغير المفاجيء في أذواق المستهلكين محليا و دوليا.

كما هنالك اسباب اخرى تسبب اختلالا في الميزان التجارى انخفاض الإنتاج في الدول النامية بسبب قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة.

ثالثا :-آثار إختلال الميزان التجارى [٧]:-

ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات ومن ثم سيتم التركيز على الإختلال فى الميزان التجارى بإعتباره مؤشرا هاما لإختلال ميزان المدفوعات .

---

7)Salvatore, " **Trade and Trade Policies of Developing Countries** " in E Grill and D . Salvatore, eds. Handbook of Economic Develepment (Westport, C.T. and Amsterdam : Green Wood Press and North – Holland , 2000) . PP. 189 – 200 .

- **الأثر الاقتصادي لفائض ا لميزان التجاري :-**

على الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءاً من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال يعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية كما يشير إلى القدرة التنافسية للسلع المصدرة وهذا يعني الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من بلدان أخرى ،كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل وارداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مركزعملته المحلية في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته .

- **الأثر الاقتصادي للعجز في الميزان التجاري :-**

العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد القومي ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجاته الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه كما أن العجز المزمن في الميزان التجاري يستنزف الاحتياطيات من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة ... ويرى بعض الاقتصاديين أن أسباب العجز المزمن في الميزان التجاري تعكس حالة الضعف في نمو الصناعة ويؤكد على ضعف أداء السياسة النقدية والمالية ويتضح ذلك جلياً في الدول التي تعتمد في دخولها على الريع كمصدر رئيسي كمصر تحديداً .

ما هو المطلوب لإعادة التوازن المفقود للميزان التجاري المصري :-

لا شك أن هذا الأمر ليس سهلا وسريع المنال فهناك اختلالات هيكلية في بنى الاقتصاد المصري بعضها راجع إلى المصالح المتشابكة طيلة عقود حكمت مصر خلالها مجموعة المافيا و؟؟ خيوط عنكبوتية رشحت قيما استهلاكية على حساب الإنتاج وأفرزت فئات اجتماعية ارتبط بعضها بالأسرة الحاكمة واعتمدت في حركتها على بناء تحالفات مصلحية لأهم أعضائها سوى مراكمة وتعظيم الأرباح والميزان من غير الاعتماد على العمليات ... بل من خلال مضاربات ووقياسات ريعية استفادت منها حفنة قليلة تحالفت مع السلطة واستباحت كل شيء لمصلحتها.

إن إصلاح الاقتصاد المصري يبدأ من التجارة الخارجية ..... وإحداث التغيير أو إعادة التوازن والوصول بالمجتمع إلى بر الأمان وهذا يتطلب إجراءات سريعة وجذرية [٨].

[٨]) صندوق النقد الدولى ، " ميزان المدفوعات المصرى " ، العدد الخامس ، ١٩٩٣ .

المبحث الثانى

أثر التضخم و تغيرات أسعار الصرف على إختلال الميزان التجاري

أولا : أثر التضخم على إختلال الميزان التجاري :-

من أهم الآثار السلبية للتضخم، ذلك الأثر الذي يمارس على الميزان التجارى للدولة و ذلك بسبب زيادة الواردات و انخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري). فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي (الدخول النقدية) يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة، فإذا كان الاستيراد غير مقيد سوف يزيد حجمه و ترتفع مدفوعاته و يعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا، فينعكس الطلب على السلع المستوردة إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، مما يدفع ذلك إلى اشتداد ارتفاع الأسعار و من زاوية أخرى، فإن ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، يضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، هذا ما يؤثر سلبا على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فيجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الواردات).

حيث أن من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن قوة اقتصاد ما ومتانته لأي دولة هي ميزانها التجارى ، حيث يساهم الميزان االتجارى في توجيه سياسات الدولة الاقتصادية. إن ما يترتب على التضخم من زيادة في الأسعار والأجور لصالح الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الأساسية الثقيلة يؤدي إلى تجميد هذه الأخيرة وهذا لما تتحمله من عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة نفقات العمل المتزايدة، وفي نفس الوقت لندرة رؤوس الأموال الكافية لتطوير نشاطها.

أما من حيث الأثر على الميزان التجارى ، فان زيادة أسعار المنتجات المحلية لبلد معين ستؤدي إلى تخفيض الطلب على صادرات هذا البلد. وزيادة الطلب المحلي في هذا البلد على الواردات من الخارج فينعكس هذا الحال في صورة عجز

ميزان المدفوعات[٩].

ويمكن القول بأن الآثار الإقتصادية للتضخم تتمثل فى الآتى [١٠]:

١ - ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة:

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الإستهلاكية وإنَّ أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل الاّ نسبة ضئيلة جدا من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعيشية للسكان.

- تؤدى ازدياد معدلات التضخم إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

٢-الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية:

ان ازدياد معدلات التضخم مؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة الواردات مقابل انخفاض الصادرات و بالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري.

٣-يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة : وتبعالذلك تزداد أرباح منشأت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض. بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب إرتفاع التضخم إرتفاع في الإيرادات ومعدلات القائدة. وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادتها إلى الأسعار الثابتة .

---

٩) فليح حسن خلف، ا"**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان،٢٠٠١، ص٢٥٧.

١٠) بازعي، حمد سليمان ، "**الانتقال الدولي للتضخم** "، مجلة الإدارة العامة ، العدد الأول ، ١٩٩٧م.

ثانيا : أثر التغيرات فى أسعار الصرف على إختلال الميزان التجارى:-

يعتقد البعض أن سعر صرف العملة المحلية لا يرتبط بالميزان التجارى ولا بالفائض أو العجز الذي يظهره، وهو اعتقاد غير صحيح لأن سعر صرف العملات المحلية له علاقة وثيقة بمركز الميزان التجارى الكلي طالما تتبع الدولة نظام الصرف الحر ولا تطبق التحديد الإداري، ولا تربطه بسعر ثابت مع الدولار الأميركي أو مع أي عملة أخرى، وهو ما يتبين في ضوء استعراض أنظمة تحديد أسعار صرف العملات المحلية في دول الخليج وفي الدول العربية الأخرى، وهي الأنظمة المطبقة حالياً ، وبالتالي فإن أثر الفائض أو العجز في الميزان التجارى الكلي ينعكس بالزيادة أو الخفض في سعر صرف عملاتها المحلية، بالإضافة إلى عوامل نقدية أخرى تساعد في تحديد السعر.

وبالتالي فإن زيادة عرض النقد الأجنبي على البنوك نتيجة هذا الفائض في الميزان تؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية طالما تأخذ الدولة بنظام التعويم الحر في تحديد سعر صرف عملتها بعيداً عن الربط بعملة أو عملات رئيسية وبعيداً عن تدخل البنوك المركزية في تحديد سعر الصرف، وطالما كانت في نطاق القواعد الرئيسية للنظام النقدي العالمي الذي يضع قواعد كاملة لتحديد سعر الصرف في اتفاقية صندوق النقد الدولي «الملحق الثالث».

على أن سعر صرف العملة المحلية ومركز ميزان المدفوعات يشكلان أداتين مهمتين في تخطيط السياسة النقدية للدولة وفي مقدمتها التضخم واتجاهات أسعار السلع في أسواقها المحلية، ولبيان أثر سعر الصرف بالنسبة لأسعار السلع والخدمات المحلية على سبيل المثال أذكر أن ربط سعر صرف العملة المحلية بالدولار الأميركي وعدم رفعه في حالة انخفاض سعر صرف الدولار الأميركي (عملة الربط) يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المتداولة في الأسواق المحلية خاصة تلك السلع المستوردة من دول أجنبية غير الولايات المتحدة.

وبفرض أن سعر صرف الدولار الأميركي انخفض أمام اليورو بمقدار الثلث «وهو ما حدث فعلاً» فإن قيمة السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي والتي يتم دفع قيمتها بالدولار الأميركي من جملة المتحصلات الدولارية تزيد بهذه النسبة أي بالثلث بالرغم من استيراد نفس الكميات منها دون زيادة.

وبالتالي فإن السلع الأوروبية التي تباع في الأسواق المحلية ترتفع أسعارها بالمقارنة بالأسعار السائدة قبل انخفاض الدولار الأمريكى ٠

كما أن السلع الأوروبية التي تدخل في مكونات انتاج صناعات محلية تؤدي إلى أسعار السلع المنتجة محليا، وهكذا يصبح هناك موجة من ارتفاع الأسعار داخل الأسواق المحلية تؤثر على كل السلع والخدمات في الأسواق المحلية، وبالتالي يزيد معدل التضخم ويرتفع الخط البياني للأسعار بوجه عام ، أى أن تحركات سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية ترتبط بشكل كبير بمركز ميزان المدفوعات وما يحققه من فائض أو عجز ٠

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم تحريك سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية يؤدي إلى خسائر ضخمة للدولة والى ضياع ثروات اقتصادية تصل إلى المليارات [١١] ٠

ومن العوامل الهامة المؤثرة في سعر الصرف على سبيل المثال لا الحصرما يلى[١٢]:-

١- **مستويات الأسعار النسبية:** حيث أنه عندما ترتفع أسعار السلع المحلية وذلك وفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية ، ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المستوردة بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

---

[١١]) يحيى المصرى ، **" علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات "** ، جريدة البيان الإقتصادى ، ٢٠٠٧ ٠

[١٢]) عيسى محمد الغزالى ، **" سياسات أسعار الصرف "** ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية فى الأقطار العربية ، العدد الثالث و العشرون ، ٢٠٠٣ ٠

٢-**التعريفات الجمركية والحصص:** تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.

٣-**تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** حيث تتسبب زيادة الطلب على صادرات دولة ما في ارتفاع عملتها على المدى الطويل،بينما تؤدى زيادة الطلب على الواردات إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

وتلعب التغيرات في الأرصدة النقدية الحقيقية دورا في تفسير التقلبات في سعر الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في الأجل القصير ، وأن التغيرات طويلة الأجل في سعر الصرف يمكن تفسيرها بالأثر التراكمي لتغير المستوي العام للأسعار

ويعد تحقيق الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال استقرار المستوي العام للأسعار، ونمو العرض النقدي الإسمى بمعدل يقترب من معدل نمو الإنتاج السلعي. كما يعد إصدار أصول مالية – وفق مسلمات الاقتصاد الإسلامي- مقيمة بالعملة المحلية (الجنيه) وتعطي معدل عائد تنافسي ،مقارن بالعائد علي الأصول البديلة(المقومة بالعملات الأجنبية، مثل الودائع بالدولار) من أهم عوامل حفز الأفراد علي حيازة العملة المحلية، وإحلالها محل العملة الأجنبية في محافظ أصولهم، ومن ثم تدعيم القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية١٣.

---

١٣) أحمد أبو الفتوح على الناقة ، " قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدةالحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي : في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي "، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى

وتتلخص مشكلة الجنيه المصري ببساطة تامة، في وجود طلب زائد على العملات الأجنبية بمعدلات تفوق معدلات العرض منها، مما ينتج عنه ردود عكسية على الجنيه المصري، تظهر في صور التدهور المتتالي لأسعار الصرف للجنيه المصري. تلك ببساطة مشكلة الجنيه المصري.

رابعا : سعر الصرف والتضخم :-

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستان كاسل، وتركز على مبدأ بسيط مؤداه أن "قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين"[١٤].

١٤) محمد نبيل الشيمى ، " قراءة فى الميزان التجارى المصرى " ، الحوار المتمدن ، العدد رقم (٣٦٦٥) ، ٢٠١٢ .

المبحث الثالث

تحليل تطور و أسباب عجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) "

مقدمة :-

تعتبر التجارة الخارجية المؤشر الذي يقيس مستوى التطور الاقتصادي للدول ويعد دليلا على سلامة السياسات الاقتصادية من عدمها .. وهي بالمطلق البارومتر الذي يوضح مستوى الأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي ... والتجارة الخارجية هي حركة الصادرات والواردات لبلد ما أو ما يسمى بالميزان التجاري ... ويعرف الميزان التجاري على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى في فترة معينة اصطلح على أن تكون سنة ميلادية وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال (ميزان المدفوعات) .

ونظرا لكون البحث هو عن ميزان أي عن طرفي السجل أو الحساب فإن من الممكن القول كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية فإنها تسجل بنداً موجباً ورصيداً دائناً وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية فإها تسجل بنداً موجباً ورصيداً مديناً فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة ونتيجة محصلة طرفي الحساب أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين يظهر للدارس رصيد معين فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون سلبياً ويطلق الاقتصاديون على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابح كما يطلقون على الميزان التجاري ذي الرصيد السلبي اسم الميزان التجاري الخاسر، كما تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الميزان التجاري المصري يعاني من عجز مستمر

والواقع أن هذا أصبح سمة الميزان التجاري المصري ويشير إلى خلل هيكلي في الأداء الاقتصادي المصري [١٥].

وسيتناول هذا المبحث من خطة البحث ما يلى :-

أولا : العلاقة بين الواردات و الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

ثانيا : العلاقة بين عجز أو فائض عجز الميزان التجارى و الواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٥)

ثالثا : العلاقة بين معدل التضخم و نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

ثانيا : العلاقة بين عجز أو فائض عجز الميزان التجارى و الواردات المصرية خلال الفترة٢٠٠٠ – ٢٠١٥ :

ويوضح الجدول الآتى قيمة الصادرات و الواردات المصرية و فائض أو عجز الميزان التجارى و نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

15) T .M. Anderson and F .Schneider, **" Coordination of Fiscal and Monetary Policy under Different institutional Arrangement**" . European Journal of Pol itical Economy , February 1986 , PP. 169 – 191.

جدول رقم (١) الميزان التجارى المصرى خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

القيمة بالالف جنيه %

السنة	إجمالى الصادرات	الواردات	الفائض أو العجز	نسبة الصادرات الى الواردات %
2000	16396072	48645381	-32249309	33.7
2001	16498308	50659141	-34160833	32.6
2002	21146058	56482191	-35336133	37.4
2003	36816537	65082712	-28266175	56.6
2004	47721769	79716198	-31994429	59.9
2005	61625028	114687527	-53062499	53.7
2006	78863719	118376318	-39512599	66.6
2007	91255903	152586331	-61330428	59.8
2008	143026706	287717414	-144690708	49.7
2009	134874475	249964056	-115089581	54.0
2010	154850399	300361020	-145510621	51.6
2011	188351348	371444799	-183093451	50.7
2012	186769152	441941309	-255172157	42.3
2013	199880796	455998149	-256117353	43.8
2014	195275739	523433231	-328157492	37.3
2015	134987543	473046132	- 338058589	28.5

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

ويمكن من واقع بيانات الجدول الموضح إيضاح بعض العلاقات الهامة تحليلا لبيانات الجدول وذلك على النحو الآتى :

أولا : العلاقة بين الواردات و الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥)

ويوضح الشكل البيانى الآتى رقم (١) العلاقة بين كل من الصادرات و الواردات المصرية خلال الفترة محل الدراسة وذلك على النحو الآتى :-

شكل رقم (١) العلاقة بين الصادرات و الواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

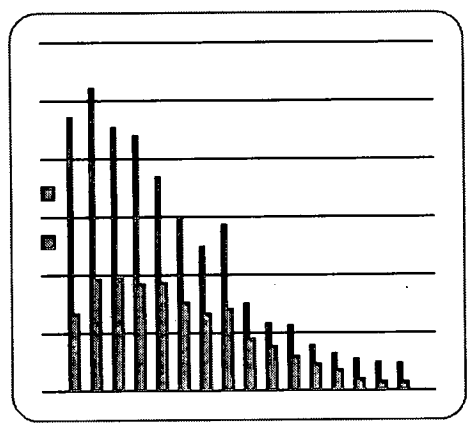

المصدر : إعتمادا على بيانات الجدول رقم (١) .

يتضح من الشكل البيانى الموضح أن هناك إتجاه عام نحو زيادة قيمة الواردات المصرية عن قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) ،إلا أن الميزان التجاري قد حقق أكبر عجز له بعد الأزمة العالمية مباشرة ثم استمر العجز علي ضخامته لثاني عام بعد الأزمة ليبلغ نحو ١٥٢٥٨٦٣٣١ألف جنيه مصرى

وقد شهد الميزان التجاري بعد الازمة العالمية مباشرة تحقيق انخفاض في الواردات لأول مرة منذ عشر سنوات قبل الازمة وقد بلغ الانخفاض "خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩" نحو ٣٧٧٥٣٣٥٨ ألف جنيه مصرى ، الا ان زيادة الواردات قابلها انخفاض أكبر في الصادرات دولار ليحقق الميزان التجاري أكبر عجز في تاريخه بلغ نحو ١٤٤٦٩٠٧٠٨ ألف جنيه مصرى ، ثم جاء العام المالي الثاني بعد الازمة "٢٠٠٩/٢٠١٠" ليشهد انخفاضا طفيفا للعجز ليبلغ نحو

١١٥٠٨٩٥٨١ ألف جنيه مصرى وكان من المتوقع ان يشهد الميزان التجاري عجزا متزايدا خلال العام المالي "٢٠١٠/٢٠١١" الا ان احداث ثورة يناير قد شهد إنخفاضا فى قيمة الواردات لتبلغ نحو ٣٠٠٣٦١٠٢٠ ألف جنيه مصرى و أخذت بعد ذلك قيمة الواردات فى التزايد بشكل واضح إلى أن بلغت فى عام ٢٠١٥ أقصى قيمة لها لتبلغ نحو ٤٧٣٠٤٦١٣٢ ألف جنيه مصرى ، بينما أخذت قيمة الصادرات فى التذبذب فى إتجاهها نحو الإنخفاض لتبلغ عن نفس العام المالى نحو ١٣٤٩٨٧٥٤٣ ألف جنيه مصرى حيث بلغ عجز الميزان التجارى نحو ٣٣٨٠٥٨٥٨٩ ألف جنيه مصرى .

ثانيا : العلاقة بين نسبة الصادرات إلى الواردات و معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) :-

جدول رقم (٢) معدل التضخم ونسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥)

السنة	معدل التضخم	نسبة الصادرات / الواردات %
٢٠٠٠	%٢,٧	%٣٣,٧
٢٠٠١	%٢,٣	%٣٢,٦
٢٠٠٢	%٢,٧	%٣٧,٤
٢٠٠٣	%٤,٢	%٥٦,٦
٢٠٠٤	%١٦,٥	%٥٩,٩
٢٠٠٥	%٤,٨	%٥٣,٧
٢٠٠٦	%٧,٧	%٦٦,٦
٢٠٠٧	%٩,٥	%٥٩,٨
٢٠٠٨	%١٨,٣	%٤٩,٧
٢٠٠٩	%١١,٨	%٥٤
٢٠١٠	%١١,١	%٥١,٦
٢٠١١	%١٠,١	% ٥٠,٧
٢٠١٢	%٧,١	%٤٢,٣
٢٠١٣	%٩,٥	%٤٣,٨
٢٠١٤	%١٠,١	%٣٧,٣
٢٠١٥	%١٠,٤	%٢٨,٥

المصدر : مركز المعلومات – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) ، أن هناك علاقة وثيقة بين كل من معدل التضخم للرقم القياسى لأسعار المستهلكين ونسبة الصادرات إلى الواردات فى بعض السنوات المالية خلال الفترة الزمنية موضع الإهتمام ، حيث أخذت نسبة الصادرات إلى الواردات فى الإرتفاع حيث صاحب هذه الزيادة إرتفاع معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) ، حيث بلغ معدل التضخم فى نهاية تلك الفترة نحو ١٦,٥ % فى مقابل زيادة نسبة الصادرات إلى الواردات لتبلغ نحو ٥٩,٩% ، ثم إنخفض معدل التضخم عام ٢٠٠٥ ليبلغ نحو ٤,٨% وفى المقابل إنخفضت تلك النسبة لتبلغ فى المقابل نحو ٥٣,٧% ، ثم أخذ معدل التضخم فى الإرتفاع فى عام ٢٠٠٦ ليبلغ نحو ٧,٧ % وفى المقابل زادت نسبة الصادرات إلى الواردات لتبلغ نحو ٦٦,٦ % ، ثم بلغ معدل التضخم أقصاه ليبلغ نحو ١٨,٣ % عن السنة المالية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ فى مقابل نسبة للصادرات / الواردات بلغت نحو ٤٩,٧% ، ثم أخذ معدل التضخم فى الإنخفاض بعد ذلك فى مقابل إنخفاض نسبة الصادرات / الواردات عن نفس السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢) ، بينما أخذت تلك النسبة فى التذبذب مع تذبذب معدل التضخم حتى عام ٢٠١٥ .

ويوضح الشكل البيانى الآتى العلاقة بين معدل التضخم و نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) وذلك على النحو الآتى :

شكل رقم (٢) العلاقة بين معدل التضخم و نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

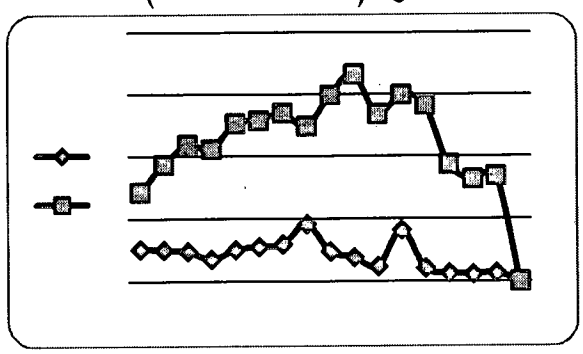

المصدر : إعتمادا على بيانات الجدول رقم (٢)

حيث يتضح من الشكل البيانى الموضح رقم (٢) ، حيث أخذت نسبة الصادرات إلى الواردات فى الإرتفاع حيث صاحب هذه الزيادة إرتفاع معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤) ، حيث بلغ معدل التضخم فى نهاية تلك الفترة نحو ١٦,٥ % فى مقابل زيادة نسبة الصادرات إلى الواردات لتبلغ نحو ٥٩,٩% ، ثم إنخفض معدل التضخم عام ٢٠٠٥ ليبلغ نحو ٤,٨% وفى المقابل إنخفضت تلك النسبة لتبلغ فى المقابل نحو ٥٣,٧% ، ثم أخذ معدل التضخم فى الإرتفاع فى عام ٢٠٠٦ ليبلغ نحو ٧,٧ % وفى المقابل زادت نسبة الصادرات إلى الواردات لتبلغ نحو ٦٦,٦ % ، ثم بلغ معدل التضخم أقصاه ليبلغ نحو ١٨,٣ % عن السنة المالية ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ فى مقابل نسبة للصادرات / الواردات بلغت نحو ٤٩,٧% ، ثم أخذ معدل التضخم فى الإنخفاض بعد ذلك فى مقابل إنخفاض نسبة الصادرات / الواردات عن نفس السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢) ، بينما أخذت تلك النسبة فى التذبذب مع تذبذب معدل التضخم حتى عام ٢٠١٥ .

ثالثا : العلاقة بين سعرالصرف و عجز الميزان التجارى خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) :-

و يوضح الجدول الآتى العلاقة بين كل من سعرالصرف و عجز الميزان التجارى خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥) و ذلك على النحو الآتى :-

جدول رقم (٣) العلاقة بين كل من سعرالصرف و عجز الميزان التجارى خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

القيمة بالألف جنيه

السنة	سعر الصرف	عجز الميزان التجارى
٢٠٠٠	.٠٠٣٤٠٠	٣٢٢٤٩٣٠٩
٢٠٠١	.٠٠٣٩٨٢٥	٣٤١٦٠٨٣٣
٢٠٠٢	.٠٠٤٥٢	٣٥٣٣٦١٣٣
٢٠٠٣	.٠٠٥٩٧٤٨	٢٨٢٦٦١٧٥
٢٠٠٤	.٠٠٦٢٠٧٩	٣١٩٩٤٤٢٩
٢٠٠٥	.٠٠٥٧٨٨٨	٥٣٠٦٢٤٩٩
٢٠٠٦	.٠٠٥٧٤٨١	٣٩٥١٢٥٩٩
٢٠٠٧	.٠٠٥٦٤٤٤	٦١٣٣٠٤٢٨
٢٠٠٨	.٠٠٥٤٥٢٢	١٤٤٦٩٠٧٠٨
٢٠٠٩	.٠٠٥٥٦٣	١١٥٠٨٩٥٨١
٢٠١٠	.٠٠٥٦٦٤٩	١٤٥٥١٠٦٢١
٢٠١١	.٠٠٥٩٦٣٩	١٨٣٠٩٣٤٥١
٢٠١٢	.٠٠٦٠٩٨٢	٢٥٥١٧٢١٥٧
٢٠١٣	.٠٠٦٨٩٠٣	٢٥٦١١٧٣٥٣
٢٠١٤	.٠٠٧٠٩١٥	٣٢٨١٥٧٤٩٢
٢٠١٥	.٠٠٧٦٤٢٨	٣٣٨٠٥٨٥٨٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) ، أن عجز الميزان التجارى قد أخذ فى التزايد مع زيادة سعر الصرف بشكل أكثر وضوحا فى السنوات ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ، ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ حيث بلغ نحو ٣٢٢٤٩٣٠٩ ألف جنيه ، ٣٤١٦٠٨٣٣ ألف جنيه ، ٣٥٣٣٦١٣٣ ألف جنيه مقابل أسعار الصرف التى بلغت نحو ٠٠٠٣٤٠٠ ، ٠٠٠٣٩٨٢٥ ، ٠٠٠٤٥٢ . وذلك على الترتيب ، بينما أخذ عجز الميزان التجارى فى الإنخفاض فى عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ليبلغ نحو ٢٨٢٦٦١٧٥ ألف جنيه وذلك رغم إرتفاع سعر الصرف حيث بلغ نحو ٠٠٠٥٩٧٤٨٠ ، ثم عاد للإرتفاع بعد ذلك فى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ليبلغ نحو ٣١٩٩٤٤٢٩ ألف جنيه فى مقابل سعر صرف بلغ ٠٠٠٦٢٠٧٩ ، ليبلغ نحو ٣٣٨٠٥٨٩٠ ألف جنيه مقابل أعلى قيمة لسعر الصرف عن نفس العام والتى بلغت نحو ٠٠٠٧٦٤٢٨ .

وتوضح الأشكال البيانية الآتية ذلك على النحو الآتى :-

شكل رقم (٣) تطور سعر الصرف خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٥)

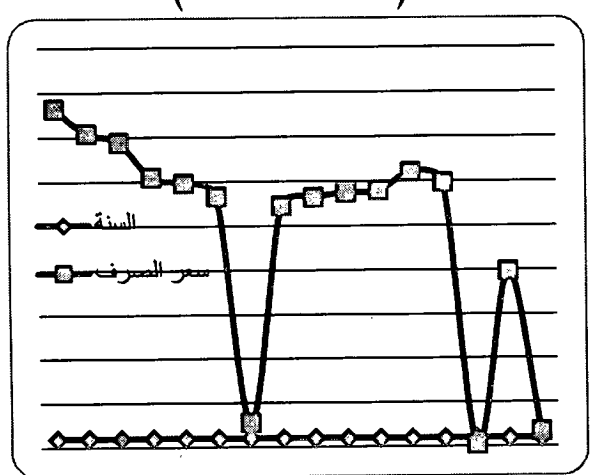

المصدر : إعتمادا على بيانات الجدول السابق رقم (٣)

حيث يتضح من الشكل البيانى رقم (٣) ، أن سعر الصرف أخذ فى التزايد بشكل واضح فى السنوات ٢٠٠٠، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ حيث بلغ نحو ٠٠٠٣٤٠٠ ، ٠٠٠٣٩٨٢٥ ، ٠٠٠٤٥٢. على الترتيب ، كما تصاعد سعر الصرف بشكل خطير فى السنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ليبلغ نحو ٠٠٠٥٩٧٤٨٠ ، ٠٠٠٦٢٠٧٩. على الترتيب ، ثم أخذ فى التذبذب مابين الإرتفاع و الإنخفاض حتى بلغ أقصى قيمة له ليبلغ أعلى قيمة له عن عام ٢٠٠٥ والتى بلغت نحو ٠٠٠٧٦٤٢٨ .

شكل رقم (٤) تطور عجز الميزان التجارى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)

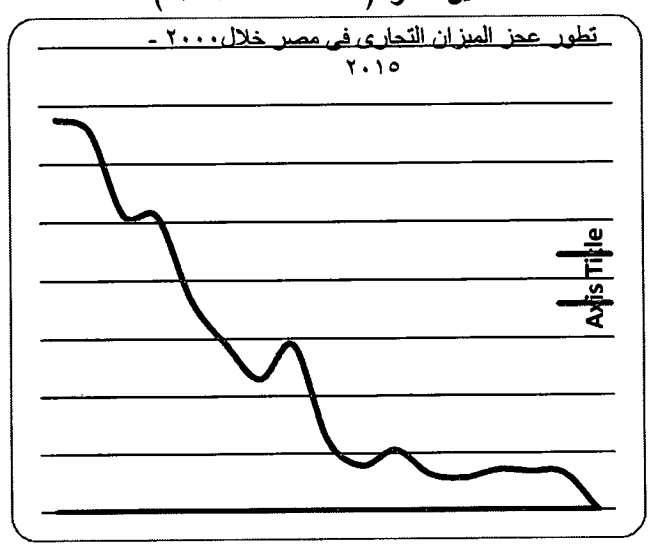

المصدر: إعتمادا على بيانات الجدول السابق رقم (٣)

حيث يتضح من الشكل البيانى رقم (٤) ،أن عجز الميزان التجارى قد أخذ فى التزايد بشكل أكثر وضوحا فى السنوات ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ، ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ حيث بلغ نحو ٣٢٢٤٩٣٠٩ ألف جنيه ، ٣٤١٦٠٨٣٣ ألف جنيه ، ٣٥٣٣٦١٣٣ ألف جنيه ، وذلك على الترتيب ، بينما أخذ عجز الميزان التجارى فى مصر فى الإنخفاض فى عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ليبلغ نحو ٢٨٢٦٦١٧٥ ألف جنيه ، ثم عاد للإرتفاع بعد ذلك فى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥

ليبلغ نحو ٣١٩٩٤٤٢٩ ألف جنيه ، ثم بلغ أقصى قيمة له عام ٢٠١٥ ليبلغ نحو ٣٣٨٠٥٨٩٠ ألف جنيه .

المبحث الرابع:-" إختبار مدى صحة أو خطأ الفروض الإحصائية"

أولاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١)- الإحصاء الوصفى (Descriptive Statistics) :

تشمل المقاييس الإحصائية الوصفية كل من: المتوسط الحسابى ، الخطأ المعيارى، معامل الإلتواء ، لتحديد خصائص متغيرات الدراسة لكل من: سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، معدل التضخم ، نسبة الصادرات إلى الواردات ، معدل البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، عدد السكان، إجمالي الإستهلاك المحلي، عجز الميزان التجاري.

٢)- أسلوب إختبار كلوموجروف سميرنوف Kolmogorov-Smirnov :

لقياس مدى إعتدالية توزيع متغيرات كل من : سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، معدل التضخم ، نسبة الصادرات إلى الواردات ، معدل البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، عدد السكان، إجمالي الإستهلاك المحلي، عجز الميزان التجاري.

٣) نموذج الأتجاة العام Curve Estimation:

تم قياس معادلة الإتجاه العام حسب المعادلة من الدرجة الثانية لمتغيري نسبة الصادرات إلى الواردات ، والناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، معادلة الدرجة الثالثة لمتغير سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى، وأخيراً توفيق كل من: معدل التضخم ، معدل البطالة ، عدد السكان ، إجمالي الإستهلاك المحلي ، عجز الميزان التجاري حسب المعادلة الأسية.

٤) إختبار استقرار البيانات المقطعية *Unit Root Test*:

إن معظم البيانات المقطعية للمتغيرات الاقتصادية تتصف بخاصية عدم الاستقرار لذلك يجب اختبار استقرار هذه البيانات وتحديد درجة استقرارها حتى لا نحصل

على نماذج إنحدار زائفة spurious regression ، باستخدام كل من: اختبار Dickey-Fuller ، اختبار Philips-Perron

٥) نموذج جارش :GARCH Model:

١. لقياس التأثير المعنوى لمؤشرات كل من: سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، معدل التضخم ، على عجز الميزان التجاري ، تم استخدام نموذج GARCH (Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity) لنمذجة تباين الأخطاء ، خاصة فى البيانات المالية ، نظراً لعنصر المخاطرة وعدم التأكد ، وهو ما يسمى بنمذجة سلوك التباين المشروط بعدم التجانس (Robert engle,2001). تم دراسة نموذج GARCH (1,1) حسب نوع الخطأ العشوائى الذي يتبع توزيع (t) ، على أن يتم تقييم جودة توفيق النموذج حسب معايير كل من: AIC، SC، HQC، ARCH-LM ، RMSE ، Theil's inequality U.

٢. لقياس التأثير المعنوى لموشر إجمالي الإستهلاك المحلي علي نسبة الصادرات إلى الواردات ، تم استخدام نموذج جارش (١،١) حسب حسب نوع الخطأ العشوائى الذي يتبع توزيع (t).

٣. لقياس التأثير المعنوى لموشري معدل التضخم ، ومعدل البطالة علي نسبة الصادرات إلى الواردات ، تم استخدام نموذج جارش (١،١) حسب حسب نوع الخطأ العشوائى الذي يتبع توزيع (t).

٦) نموذج جارش :ARDL Model :

١. لقياس التأثير المعنوى لموشر سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى علي نسبة الصادرات إلى الواردات، تم استخدام نموذج **Model ARDL (Autoregressive Distributed Lags)**.

٢. لقياس التأثير المعنوى لموشر لعدد السكان على نسبة الصادرات إلى الواردات، تم استخدام نموذج **Model ARDL**.

ثانياً: إختبار إعتدالية توزيع المؤشرات المالية:

جدول رقم (١) : إختبار كلومجروف سميرنوف لقياس إعتدالية مؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى

م	المؤشرات	المتوسط الحسابى	الخطأ المعيارى	معامل الألتواء	إختبار كلومجروف سميرنوف	
					القيمة	مستوى المعنوية
١	سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى	٠,٠٠٥٧٢٧٠	٠,٠٠٠٢٦٩	٠,٥٠٩-	٠,٢١٢	٠,٠٥٣
٢	معدل التضخم	٠,٠٨٦٧٥	٠,٠١١٦٩٨	٠,٤٣٨٢	٠,١٣٢	٠,٢٠٠
٣	نسبة الصادرات إلى الواردات	٠,٤٧٣٨٧٥	٠,٠٢٨٠٢٧	٠,١٢٥-	٠,١٤٤	٠,٢٠٠
٤	معدل البطالة	١٠,٧٣٧٥	٠,٤٢٦٤٠٦	٠,٤٠٥١	٠,١٥٩	٠,٢٠٠
5	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	١٠٦٥,٠٠٦٢	١٦٢,٦٨١٩	٠,٥٣٩٦	٠,١٤٦	٠,٢٠٠
6	عدد السكان	٧٨,٧٩٣٧٥	٢,٤٦٦٠٦٠	٠,٢٠٣١	٠,١٣٨	٠,٢٠٠
٧	إجمالي الإستهلاك المحلي	١٤٢١,٧٨١٢	١٨٣,٢٣٤٣	١,٠١٩٧	٠,١٣٠	٠,٢٠٠
٨	لوغاريتم عجز الميزان التجاري	١٨,٢٧٤١٥٠	٠,٢٢٧٤٨١	٠,٢٣٤٠	٠,١٨٣	٠,١٥٧

يتضح من الجدول رقم (١) مايلى:

- أنه بإستخدام إختبار كلومجروف سميرنوف ، قد إتضح إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، معدل التضخم ، نسبة الصادرات إلى الواردات ، معدل البطالة ، الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ، عدد السكان، إجمالي الإستهلاك المحلي، عجز الميزان التجاري، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

ثالثاً: نموذج الأتجاة العام لمؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال ميزان المدفوعات المصرى:

جدول رقم (٢): نموذج الأتجاة العام لمؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى

المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة β_i	t. test		F.test		R^2 %	K.S
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
(١) سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى x1: دالة من الدرجة الثالثة							
الجزء الثابت	٠,٠٠٢	٩,٥٣٠	٠,٠٠٠***	١٦٠,٧	٠,٠٠٠***	٩٧,٦	٠,٥٢٠
t	٠,٠٠١	١١,٥٦٧	٠,٠٠٠***				
t^2	-٠,٠٠٠٢	١٠,٢١٦	٠,٠٠٠***				
t^3	E-٦,٠٢٠٠٦	١٠,١٣١	٠,٠٠٦**				
(٢) معدل التضخم x2: دالة أسية							
الجزء الثابت	٢,٩٣٧	٦,٥٦٥	٠,٠٠٠***	٤١,٥	٠,٠٠٠***	٧٤,٨	0.469
t	٠,١٠١	٦,٤٣٩	٠,٠٠٠***				
(3) نسبة الصادرات إلى الواردات: x3 دالة من الدرجة الثانية							
الجزء الثابت	٠,٢٥٢	١٢,٩٤٩	٠,٠٠٠***	١٣٦,٨	٠,٠٠٠***	٩٥,٥	٠,٤٦٨
t	٠,٠٨٠	١٥,٢٩٧	٠,٠٠٠***				
t^2	-٠,٠٠٥	١٦,٣٤٦	٠,٠٠٠***				
(٤) معدل البطالة x4: دالة أسية							

الجزء الثابت	٨,٨٣٧	٢٠,٠٧٨	٠,٠٠١***	١٨,٤	٠,٠٠١***	٥٦,٨	0.661
t	٠,٠٢٢	٤,٢٩٠	٠,٠٠١***				
(٥) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج:x5 دالة من الدرجة الثانية							
الجزء الثابت	٢٧٥,٩٤٦	٩,٤٦٦	٠,٠٠١***	٢٦٩٥	٠,٠٠١***	٩٩,٨	٠,٥٧٥
t	١٨,٩٧٨	٢,٤٠٥	٠,٠٣٢**				
t^2	٦,٧٠٨	١٤,٨٦٢	٠,٠٠١***				
(٦) عدد السكانx6: دالة أسية							
الجزء الثابت	٦٢,٦٦٤	١٩٠,٤٦٦	٠,٠٠١***	٢٣٠٦	٠,٠٠١***	٩٩,٤	٠,٤٣٥
t	٠,٠٢٦	٤٨,٠٢٣	٠,٠٠١***				
(٧) إجمالي الإستهلاك المحليx7: دالة أسية							
الجزء الثابت	٥١٥,٧٠٣	٢٢,٢٤١	٠,٠٠١***	٥٠٥	٠,٠٠١***	٩٧,٣	٠,٦٩٠
t	٠,١٠٤	٢٢,٤٧٣	٠,٠٠١***				
(٨) لوغاريتم عجز الميزان التجاريx8: دالة أسية							
الجزء الثابت	١٦,٧٥٧	١٢٨,٠٠١	٠,٠٠١***	١٦٠,١	٠,٠٠١***	٩٢	٠,٥٥٣
t	٠,٠١٠	١٢,٦٥٤	٠,٠٠١***				

*دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

**دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

يتضح من الجدول رقم (٢) مايلى:-

١- معدل التحديد (R^2):

نجد أن متغير الزمن يفسر نسبة تتراوح بين (74.8-99.8%) من التغير الكلى فى المتغير التابع ، وباقى النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أوربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الإتجاة العام عن النموذج المقدر.

٢ – اختبار معنوية متغير الزمن:

بإستخدام إختيار (t.test) نجد أن متغير الزمن ذو تأثير معنوى على مؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال ميزان المدفوعات المصرى ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣ – اختبار جودة توفيق نموذج الإتجاه العام:

لإختبار جودة توفيق نموذج الإتجاة العام تم إستخدام إختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F) تتراوح بين (١٨,٤- ٢٦٩٥) وهى ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير متغير الزمن على المتغير التابع لنمادج جودة التوفيق لمعادلات الدرجة الثانية والأسية.

٤- اختبار Kolmogorov-Smirnov Test لإعتدالية الأخطاء:

بإجراء اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لقيم الأخطاء لنمادج معادلات الدرجة الثانية والأسية ، أتضح أن القيم المحسوبة تتراوح بين (٠,٤٣٥- ٠,٦٩٠) وبمستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء نماذج الإتجاه العام.

٥- معادلات مؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى:

$x_1 = \beta_0 + \beta_1 t + \beta_2 t^2 + \beta_3 t^3$ $x_1 = 0.002 + 001t - 0.0002t^2 + 6.02E - 006t^3$
$x_2 = \beta_0 e^{\beta_1 t}$ $x_2 = 2.937e^{0.101t}$
$x_3 = \beta_0 + \beta_1 t + \beta_2 t^2$

$x_3 = 0.252 + 0.080t - 0.005t^2$
$x_4 = \beta_0 e^{\beta_1 t}$ $x_4 = 8.837e^{0.022t}$
$x_5 = \beta_0 + \beta_1 t + \beta_2 t^2$ $x_5 = 275.946 + 18.978t + 6.708t^2$
$x_6 = \beta_0 e^{\beta_1 t}$ $x_6 = 62.664e^{0.026t}$
$x_7 = \beta_0 e^{\beta_1 t}$ $x_7 = 515.703e^{0.104t}$
$\ln x_8 = \beta_0 e^{\beta_1 t}$ $\ln x_8 = 16.757e^{0.010t}$

٦- القيم المتوقعة لمؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى فى الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

جدول رقم (٣):القيم المتوقعة لمؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى "فى الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠"

م	المؤشرات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١	سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى	٠,٠٠٨٩	٠,٠١٠٣	٠,٠١٢٠	٠,٠١٤٠	٠,٠١٦٥٣
٢	معدل التضخم	١٦,٤٧٥٩	١٨,٢٣٥٠	٢٠,١٨١٩	٢٢,٣٣٦٦	٢٤,٧٢١٣٤
٣	نسبة الصادرات إلى الواردات	٠,١٩٨٤	٠,١٠٦٨	٠,١٠٥٩	٠,٠٨٦٣	٠,٠٧٠١١
٤	معدل البطالة	١٢,٨٦٥٩	١٣,١٥٣٣	١٣,٤٤٧٢	١٣,٧٤٧٦	١٤,٠٥٤٧٨
٥	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٢٥٣٧,٠٧٢٥	٢٧٩٠,٨١٦٥	٣٠٥٧,٩٧٥٨	٣٣٣٨,٥٥٠٢	٣٦٣٢,٥٣٩٨٢
٦	عدد السكان	٩٧,٦١٧٧	١٠٠,١٩٦٦	١٠٢,٨٤٣٦	١٠٥,٥٦٠٥	١٠٨,٣٤٩٢٠
٧	إجمالي الإستهلاك المحلي	٣٠٤٧,١٩١٣	٣٣٨٢,٨٤٤٦	٣٧٥٥,٤٧٠٨	٤١٦٩,١٤٢٣	٤٦٢٨,٣٨٠٤٨
٨	لوغاريتم عجز الميزان التجاري	١٩,٩٣٧٦	٢٠,١٤٢٥	٢٠,٣٤٩٤	٢٠,٥٥٨٥	٢٠,٧٦٩٨١

٦- الأشكال البيانية للقيم الفعلية والمتوقعة لمؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى:

شكل رقم (٢) : معدل التضخم

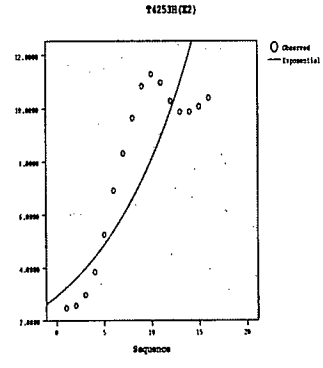

شكل رقم (١) : سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى

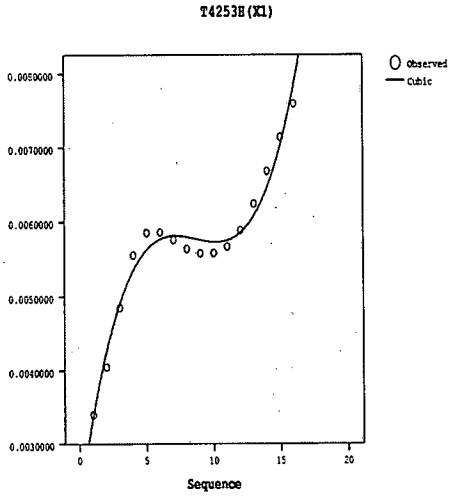

شكل رقم (٣) : نسبة الصادرات إلى الواردات

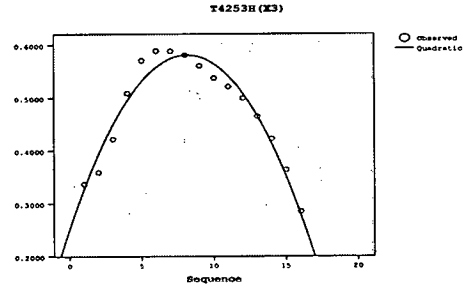

شكل رقم (4) : معدل البطالة

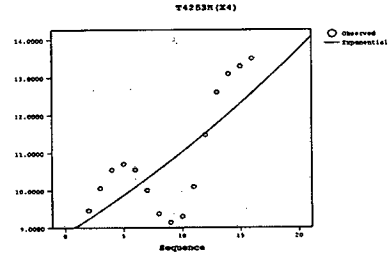

شكل رقم (5) : الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

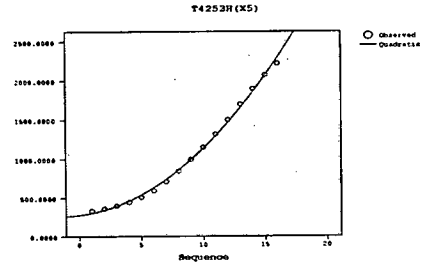

شكل رقم (٦): عدد السكان

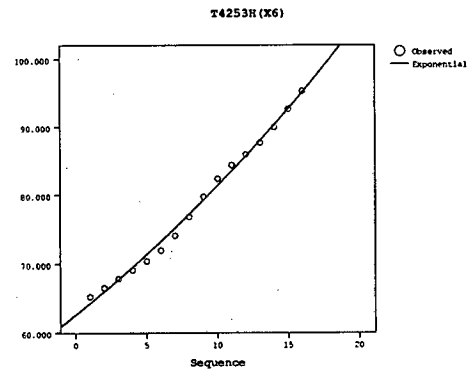

شكل رقم (٧): **إجمالي الإستهلاك المحلي**

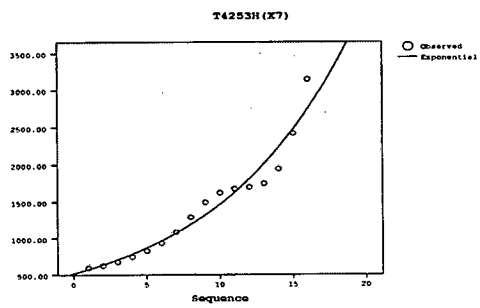

شكل رقم (٨): **لوغاريتم عجز الميزان التجاري**

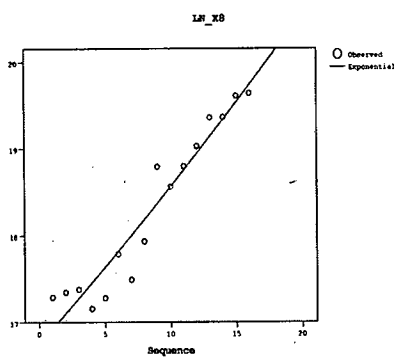

رابعاً:إختبار جذر الوحدة لمؤشرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى من خلال اساليب كل من : LLC,ADF,PP، ذلك كما يلى:

جدول رقم (٤): نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال ميزان المدفوعات المصرى

الإختبارات	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار الإحصائى
Levin, Lin & Chu t	-4.97104	***0.0001	رفض H_0
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.58074	***0.0001	رفض H_0
ADF - Fisher Chi-square	50.7009	***0.0001	رفض H_0
PP - Fisher Chi-square	74.2662	***0.0001	رفض H_0

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

يتضح من الجدول رقم (٤) أن القيمة المحسوبة لإحصاءة إختبارات LLC,IPS,ADF,PP، دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١) ، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، الأمر الذى يدل على سكون البيانات المقطعية لمتغيرات أثر التضخم و أسعار الصرف الأجنبى على إختلال الميزان التجارى المصرى واستقرارها عند المستوى $I(1) \sim I$ وفقاً لحالة حد ثابت فقط مع الفروق الأولي للمتغيرات.

خامساً: نموذج GARCH Model لقياس التأثير المعنوى لمؤشرات سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، ومعدل التضخم ، على عجز الميزان التجاري:

جدول رقم (٥) : نموذج جارش (١،١) حسب توزيع t

Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.001***	29.04610	0.505517	14.68328	C
0.001***	7.558309	88.67438	670.2283	X_1
0.0261*	2.224403	0.007458	0.016590	X_2
Variance Equation				
0.3097	1.015759	0.074715	0.075892	C
0.2827	1.074286	2.214682	2.379202	RESID(-1)^2
0.1630	-1.394910	0.122560	-0.170960	GARCH(-1)
AIC=1.94 SC=2.28 HQC=1.96 RMSE=0.756 U = 0.02 ARCH LM TEST= 0.042391 SIG= 0.84				
LN_X8 = 670.228289945*X1 + 0.0165900391918*X2 + 14.6832838365 R-squared=29.6%				
GARCH = 0.0758922787283 + 2.37920204661*RESID(-1)^2 - 0.170959824378*GARCH(-1)				

يتضح من الجدول رقم (٥) ما يلي:

- باستخدام معامل التحديد(R^2) نجد أن المتغيرات الخارجية : سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، ومعدل التضخم تفسر نسبة (٣٠%) من التغير الكلي في المتغير الداخلى: عجز الميزان التجاري.
- بلغت بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (٠,٠٢٠٤٤٨) ، وهى قيمة تقترب من الصفر مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج جارش.
- بناءً على قيم مؤشرات كل من : AIC ، SC ، HQC ، RMSE ، U فإن أفضل نموذج لتفسير سلوك سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، ومعدل التضخم ، على عجز الميزان التجاري هو نموذج

GARCH (1, 1) عندما يتوزع الخطأ العشوائى حسب توزيع **Student's t**.

- باستخدام اختيار (Z.test) نجد أنه يوجد تأثير معنوى موجب لمتغيري سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، ومعدل التضخم على عجز الميزان التجاري ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ، (٠,٠٠١) على الترتيب.
- تجانس وثبات التباين الشرطى Heteroskedasticity للأخطاء العشوائية للنموذج GARCH (1, 1) عندما يتوزع الخطأ العشوائى حسب توزيع **Student's t** ، حيث بلغت قيمة مضاعف لاجرانج ARCH-LM (٠,٠٤٢٣٩) ، وهى غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).
- بإجراء اختبار **Jarque Bera Test** لقيم الأخطاء نموذج جارش ، أتضح أن القيمة المحسوبة (٠,٤٩٣) وبمستوى معنوية (٠,٧٨١) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج ، كما بالرسم الموضح أدناه.

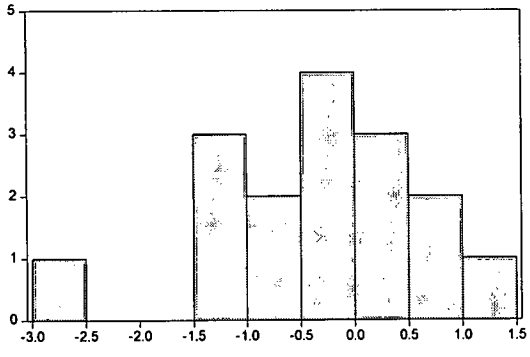

Series: Standardized Residuals	
Sample 2000 2015	
Observations 16	
Mean	-0.342004
Median	-0.347156
Maximum	1.285960
Minimum	-2.528277
Std. Dev.	0.982551
Skewness	-0.422238
Kurtosis	2.833962
Jarque-Bera	0.493806
Probability	0.781216

سادساً: نموذج ARDL Model لقياس التأثير المعنوى لمؤشر سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى على نسبة الصادرات إلى الواردات

جدول رقم (٦) : نموذج ARDL Model لقياس تأثير سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى على نسبة الصادرات إلى الواردات

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0956	2.050508	0.261793	0.536809	X3(-1)
0.5677	0.611296	56.89529	34.77987	X1
0.0697	-2.300755	65.02550	-149.6077	X1(-1)
0.7824	-0.291468	36.77130	-10.71765	X1(-2)
0.0240*	3.201679	35.68282	114.2450	X1(-3)
0.0023*	-5.705761	20.75326	-118.4131	X1(-4)
0.0201*	3.360298	0.286221	0.961789	C
AIC=-3.85 SC=-3.56 HQC=-3.95 RMSE=0.020 U = 0.019 Serial Correlation LM Test= 0.749 SIG= 0.687				
X3 = 0.536808814146*X3(-1) + 34.7798666448*X1 - 149.607743817*X1(-1) - 10.7176476956*X1(-2) + 114.24495343*X1(-3) - 118.413115239*X1(-4) + 0.961788578619 R-squared=96.2% F= 21.02***				

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلى:

- باستخدام معامل التحديد(R^2) نجد أن سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، يفسر نسبة (٩٦,٢%) من التغير الكلي في المتغير الداخلى: **نسبة الصادرات إلى الواردات.**
- بلغت بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (٠,٠١٩) ، وهى قيمة تقترب من الصفر مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج **ARDL.**
- لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار F_test هي (21.02) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير معلمات النموذج ككل ، على نسبة الصادرات إلى الواردات.

- بناءً على قيم مؤشرات كل من : AIC ، SC ، HQC ، RMSE ، U فإن أفضل نموذج لتفسير سلوك سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، على **نسبة الصادرات إلى الواردات** هو نموذج ARDL (1, 4).
- يتضح من إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد إرتباط تسلسلى فى سلسلة البواقي لنسبة الصادرات إلى الواردات ، وهى غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ، ومن ثم قبول فرض العدم $\hat{\rho}_k^2 = 0$.
- باستخدام اختبار (t.test) نجد أنه يوجد تأثير معنوى موجب لمتغير سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى على **نسبة الصادرات إلى الواردات** في فترة الأبطاء الثالثة ، وبتأثير سالب فى فترة الإبطاء الرابعة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) عند فترة الأبطاء الثالثة والرابعة.
- **اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين الأخطاء :**

جدول رقم (٧) : اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لقياس ثبات تباين الأخطاء

الإختبار	قيمة الإختبار	التوزيع الإحتمالى	مستوى المعنوية
F-statistic	0.117315	Prob. F(6,19)	0.9893
Obs*R-squared	1.480859	Prob. Chi-Square(6)	0.9608
Scaled explained SS	0.816962	Prob. Chi-Square(6)	0.9916

بإجراء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لقيم الأخطاء بنموذج ARDL ، أتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : F-statistic ، Obs*R-squared ، Scaled explained SS أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج ARDL.

- **اختبار: Ramsey RESET Test:** يستخدم اختبار Regression Specification Error Test لتوصيف أخطاء النموذج فيما يتعلق بكل من: قياس مدى كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، تحديد مدى دقة التوصيف الصحيح لنموذج الإنحدار سواء كان وفق الصيغة الخطية أو غير الخطية ، قياس الإرتباط التسلسلى بين الأخطاء عن طريق إضافة القيم التنبؤية للمتغير التابع من الدرجة الثانية أو الثالثة ، ومن ثم التعرف على مدى المتغير المعنوى فى القدرة التفسيرية للنموذج ، وذلك كما يلى:

جدول رقم (٨) : اختبار Ramsey RESET لقياس ملائمة ودقة التوصيف لنموذج الإنحدار

الإختبار	قيمة الإختبار	Df	مستوى المعنوية
t-statistic	0.633865	18	0.5606
F-statistic	0.401785	(1, 18)	0.5606

بإجراء اختبار **Ramsey RESET** ، أتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : **t-statistic** ، **F-statistic** أكبر من (٠,٠٥) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، ودقة توصيف النموذج وفق نموذج ARDL.

سابعاً: نموذج ARDL Model لقياس التأثير المعنوى لمؤشر لعدد السكان على نسبة الصادرات إلى الواردات :

جدول رقم (٩) : نموذج ARDL Model لقياس تأثير لعدد السكان على نسبة الصادرات إلى الواردات

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0816	3.282411	0.282304	0.926637	X6(-1)
0.0730	3.496324	0.128824	0.450410	X6(-2)
0.0473*	-4.431545	0.228327	-1.011842	X6(-3)
0.0541	4.124560	0.128401	0.529599	X6(-4)
0.0339*	-5.288678	4.095533	-21.65995	X3
0.1801	2.025439	6.813996	13.80134	X3(-1)
0.0232*	-6.457598	2.040661	-13.17777	X3(-2)
0.0098*	10.02029	2.441708	24.46661	X3(-3)
0.1513	-2.269465	5.293659	-12.01377	X3(-4)
0.3713	1.143464	12.82894	14.66944	C
AIC=0.64 SC=1.0477 HQC= 0.494 RMSE=0.216 U = 0.001 Serial Correlation LM Test= 0.85 SIG= 0.607				
X6 = 0.926636775649*X6(-1) + 0.450409577135*X6(-2) - 1.01184164696*X6(-3) + 0.529599198277*X6(-4) - 21.6599530652*X3 + 13.8013355398*X3(-1) - 13.1777661699*X3(-2) + 24.4666097757*X3(-3) - 12.0137736177*X3(-4) + 14.669435239 R-squared=99.9% F= 651.2***				

يتضح من الجدول رقم (٩) ما يلى:

- باستخدام معامل التحديد(R^2) نجد أن عدد السكان ، يفسر نسبة (99.9%) من التغير الكلي في المتغير الداخلى: نسبة الصادرات إلى الواردات.
- بلغت بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (٠,٠٠١) ، وهى قيمة تقترب من الصفر مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج ARDL.

- لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار F_test هي (٦٥١,٢) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير معلمات النموذج ككل ، على نسبة الصادرات إلى الواردات.

- بناءً على قيم مؤشرات كل من : AIC ، SC ، HQC ، RMSE ، U فإن أفضل نموذج لتفسير سلوك عدد السكان ، على نسبة الصادرات إلى الواردات هو نموذج ARDL (4, 4).
- يتضح من إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد إرتباط تسلسلى فى سلسلة البواقي لنسبة الصادرات إلى الواردات ، وهى غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ، ومن ثم قبول فرض العدم $\hat{\rho}_k^2 = 0$.
- باستخدام اختبار (t.test) نجد أنه يوجد تأثير معنوى سالب في فترة الأبطاء لمتغير عدد السكان على نسبة الصادرات إلى الواردات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).
- **اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين الأخطاء :**

جدول رقم (١٠) : اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لقياس ثبات تباين الأخطاء

الإختبار	قيمة الإختبار	التوزيع الإحتمالى	مستوى المعنوية
F-statistic	0.723869	Prob. F(9,2)	0.7002
Obs*R-squared	9.181386	Prob. Chi-Square(9)	0.4207
Scaled explained SS	0.115020	Prob. Chi-Square(9)	1.0000

بإجراء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لقيم الأخطاء بنموذج ARDL ، أتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : F-statistic ، Obs*R-squared ، Scaled explained SS أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على ثبات تباين نموذج ARDL.

- **اختبار Ramsey RESET Test:** يستخدم اختبار Regression Specification Error Test لتوصيف أخطاء النموذج فيما يتعلق بكل من: قياس مدى كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، تحديد مدى دقة

التوصيف الصحيح لنموذج الإنحدار سواء كان وفق الصيغة الخطية أو غير الخطية ، قياس الإرتباط التسلسلى بين الأخطاء عن طريق إضافة القيم التنبؤية للمتغير التابع من الدرجة الثانية أو الثالثة ، ومن ثم التعرف على مدى المتغير المعنوى فى القدرة التفسيرية للنموذج ، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١١) : اختبار Ramsey RESET لقياس ملائمة ودقة التوصيف لنموذج الإنحدار

الإختبار	قيمة الإختبار	Df	مستوى المعنوية
t-statistic	3.528587	1	0.1758
F-statistic	12.45093	(1, 1)	0.1758

بإجراء اختبار **Ramsey RESET** ، أتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : **t-statistic** ، **F-statistic** أكبر من (٠,٠٥) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، ودقة توصيف النموذج وفق نموذج ARDL.

ثامناً: نموذج GARCH Model لقياس التأثير المعنوى لمؤشر إجمالي الإستهلاك المحلي على نسبة الصادرات إلى الواردات :

جدول رقم (١٢) : نموذج جارش (١،١) حسب توزيع t

Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.001***	-1312.531	1.703262	-2235.585	X3
0.001***	17.61295	149.8793	2639.816	C
Variance Equation				
0.4914	0.688017	44610.90	30693.07	C
0.0331*	2.131249	0.384863	0.820238	RESID(-1)^2
0.4448	-0.764071	0.181112	-0.138382	GARCH(-1)
AIC=15.6 SC=15.9 HQC=15.6 RMSE=696.6 U = 0.22 ARCH LM TEST= 0.675 SIG= 0.4114				
X7 = -2235.58453842*X3 + 2639.8161585 R-squared=36.4 %				
GARCH = 30693.0661231 + 0.820237733584*RESID(-1)^2 - 0.138382212697*GARCH(-1)				

يتضح من الجدول رقم (١٢) ما يلى:

- باستخدام معامل التحديد(R^2) نجد أن المتغير الخارجي : إجمالي الإستهلاك المحلي يفسر نسبة (٣٦,٤%) من التغير الكلي في المتغير الداخلى: نسبة الصادرات إلى الواردات.
- بلغت بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (٠,٢٢) ، وهى قيمة متوسطة ، مما يدل على دقة التقديرات المناسبة وجودة توفيق نموذج جارش.
- بناءً على قيم مؤشرات كل من : AIC ، SC ، HQC ، RMSE ، U فإن أفضل نموذج لتفسير سلوك إجمالي الإستهلاك المحلي على نسبة الصادرات إلى الواردات هو نموذج GARCH (1, 1) عندما يتوزع الخطأ العشوائى حسب توزيع **Student's t**.
- باستخدام اختيار (Z.test) نجد أنه يوجد تأثير معنوى سالب لمتغير إجمالي الإستهلاك المحلي على نسبة الصادرات إلى الواردات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).
- تجانس وثبات التباين الشرطى Heteroskedasticity للأخطاء العشوائية للنموذج GARCH (1, 1) عندما يتوزع الخطأ العشوائى حسب توزيع **Student's t** ، حيث بلغت قيمة مضاعف لاجرانج ARCH-LM (٠,٦٧٥) ، وهى غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).
- بإجراء اختبار **Jarque Bera Test** لقيم الأخطاء نموذج جارش ، أتضح أن القيمة المحسوبة (1.402) وبمستوى معنوية (٠,٤٩٦١٢) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج ، كما بالرسم الموضح أدناه.

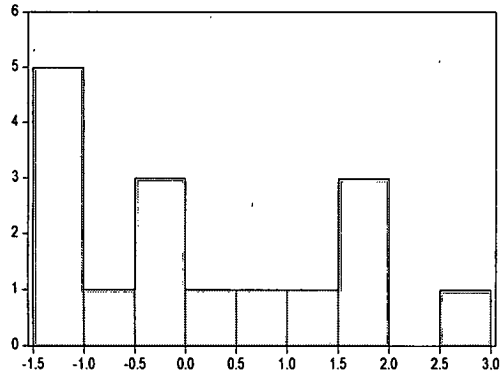

تاسعاً: نموذج GARCH Model لقياس التأثير المعنوى لمؤشرات معدل التضخم ، معدل البطالة على نسبة الصادرات إلى الواردات:

جدول رقم (١٣) : نموذج جارش (١،١) حسب توزيع t

Prob.	Z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0371*	-2.085142	0.004426	-0.009229	X2
0.0001***	-33.29033	0.001230	-0.040958	X4
0.0001***	17.74808	0.058826	1.044047	C
Variance Equation				
0.0614	1.870265	0.000274	0.000512	C
0.0302	-2.166856	0.107397	-0.232713	RESID(-1)^2
0.0000	5.409243	0.201349	1.089145	GARCH(-1)
AIC=-1.72 SC=-1.43 HQC=-1.7 RMSE=0.138 U = 0.14 ARCH LM TEST= 1.917 SIG= 0.1662				
X3 = -0.00922855301823*X2 - 0.0409576356197*X4 + 1.04404654643 R-squared=62.3%				
GARCH = 0.000512364395408 - 0.232713176615*RESID(-1)^2 + 1.08914476078*GARCH(-1)				

يتضح من الجدول رقم (١٣) ما يلى:

- باستخدام معامل التحديد(R2) نجد أن المتغيرات الخارجية : معدل التضخم ، معدل البطالة تفسر نسبة (٦٢,٣%) من التغير الكلي في المتغير الداخلى: الصادرات إلى الواردات.

- بلغت بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (٠,١٤) ، وهى قيمة معناسبة ، مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج جارش.
- بناءً على قيم مؤشرات كل من : AIC ، SC ، HQC ، RMSE ، U فإن أفضل نموذج لتفسير سلوك معدل التضخم ، معدل البطالة على نسبة الصادرات إلى الواردات هو نموذج GARCH (1, 1) عندما يتوزع الخطأ العشوائى حسب توزيع **Student's t**.
- باستخدام اختيار (Z.test) نجد أنه يوجد تأثير معنوى سالب لمتغيري معدل التضخم ، معدل البطالة على نسبة الصادرات إلى الواردات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ، (٠,٠٠١) على الترتيب.
- تجانس وثبات التباين الشرطى Heteroskedasticity للأخطاء العشوائية للنموذج GARCH (1, 1) عندما يتوزع الخطأ العشوائى حسب توزيع **Student's t** ، حيث بلغت قيمة مضاعف لاجرانج ARCH-LM (١,٩١٧) ، وهى غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).
- بإجراء اختبار **Jarque Bera Test** لقيم الأخطاء نموذج جارش ، أتضح أن القيمة المحسوبة (١,١٣٥٥) وبمستوى معنوية (٠,٥٦٦٨١٣) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على إعتدالية توزيع أخطاء النموذج ، كما بالرسم الموضح.

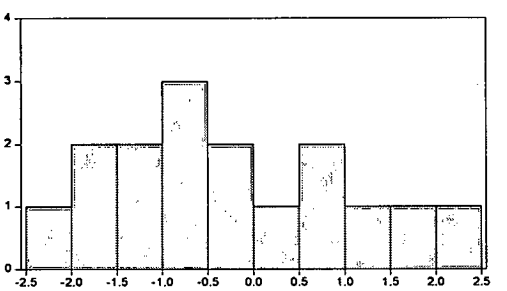

Series: Standardized Residuals	
Sample 2000 2015	
Observations 16	
Mean	-0.283422
Median	-0.579017
Maximum	2.338454
Minimum	-2.079967
Std. Dev.	1.360716
Skewness	0.469227
Kurtosis	2.093093
Jarque-Bera	1.135452
Probability	0.566813

المبحث الخامس

"النتائج و التوصيات"

أولا : النتائج :-

مما سبق من واقع التحليل الوصفى و التحليل الإحصائى طبقا لما ورد بالبحث ، فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية :-

١- لقد أتضح صحة الفرض البحثي الأول القائل "لقد أدى التضخم النقدى و تفاقمه عاما بعد عام إلى تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات من خلال العجز فى الميزان التجارى بشكل واضح فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)"، حيث يوجد تأثير معنوي موجب لمتغيري سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، ومعدل التضخم على عجز الميزان التجاري.

٢- كما أتضح صحة الفرض البحثي الثاني القائل " لقد أدت التغيرات غير الإيجابية فى سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى إلى زيادة الواردات عن الصادرات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٥)"، حيث يوجد تأثير معنوى موجب لمتغير سعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى على نسبة الصادرات إلى الواردات في فترة الأبطاء الثالثة ، وبتأثير معنوي سالب فى فترة الإبطاء الرابعة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-مما سبق يتضح صحة الفرض البحثي الثالث القائل " لقد أدى إرتفاع معدلات النمو السكانى و ما يعكسه ذلك من زيادة الطلب على الواردات و بالتالى حدوث عجز فى الميزان التجارى ومن ثم عجز ميزان المدفوعات "، حيث نجد أنه يوجد تأثير معنوى سالب في فترة الأبطاء لمتغير عدد السكان على نسبة الصادرات إلى الواردات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٤-كما يتضح صحة الفرض البحثي الرابع القائل " لقد أدى زيادة إجمالى الإستهلاك المحلى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٥) إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات ومن ثم زيادة الواردات عن الصادرات مما أدى إلى حدوث عجز فى الميزان التجارى ومن ثم حدوث العجز بميزان المدفوعات "، حيث نجد

أنه يوجد تأثير معنوى سالب لمتغير إجمالي الإستهلاك المحلي على نسبة الصادرات إلى الواردات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٥-مما سبق يتضح صحة الفرض البحثي الخامس القائل " تؤدى فترات الرواج و الإنتعاش الإقتصادى متمثلة فى زيادة الطلب على السلع و الخدمات وما يؤدى إليه ذلك من التضخم إلى زيادة الواردات عن الصادرات بينما تؤدى فترات الركود أو الكساد و التى من أهم سماتها إرتفاع معدلات البطالة إلى إنخفاض الواردات "، حيث نجد أنه يوجد تأثير معنوى سالب لمتغيري معدل التضخم ، معدل البطالة على نسبة الصادرات إلى الواردات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٦-أن هناك علاقة وثيقة بين كل من معدل التضخم للرقم القياسى لأسعار المستهلكين ونسبة الصادرات إلى الواردات فى بعض السنوات المالية خلال الفترة الزمنية موضع الإهتمام (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) .

٧- ويتضح أن عجز الميزان التجارى قد أخذ فى التزايد مع زيادة سعر الصرف بشكل أكثر وضوحا فى السنوات ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ، ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ حيث بلغ نحو ٣٢٢٤٩٣٠٩ ألف جنيه ، ٣٤١٦٠٨٣٣ ألف جنيه ، ٣٥٣٣٦١٣٣ ألف جنيه مقابل أسعار الصرف التى بلغت نحو ٠٠٠٣٤٠٠ ، ٠٠٠٣٩٨٢٥ ، ٠٠٠٤٥٢ . وذلك على الترتيب ، بينما أخذ عجز الميزان التجارى فى الإنخفاض فى عام ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ ليبلغ نحو ٢٨٢٦٦١٧٥ ألف جنيه وذلك رغم إرتفاع سعر الصرف حيث بلغ نحو ٠٠٠٥٩٧٤٨٠ ، ثم عاد للإرتفاع بعد ذلك فى عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ليبلغ نحو ٣١٩٩٤٤٢٩ ألف جنيه فى مقابل سعر صرف بلغ ٠٠٠٦٢٠٧٩ ، ليبلغ نحو ٣٣٨٠٥٨٩٠ ألف جنيه مقابل أعلى قيمة لسعر الصرف عن نفس العام والتى بلغت نحو ٠٠٠٧٦٤٢٨ .

ثانيا : التوصيات:-

يوصى هذا البحث إستهدافا للحد من تفاقم العجز فى الميزان التجارى كأحد المؤشرات الاقتصادية الهامة و الذى تكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة فضلاعن كونه مؤشرا هاما للعجزفى ميزان المدفوعات المصرى بعدد من المقترحات وذلك خلال السنوات القليلة القادمة حيث أن المدخل الأساسى لإصلاح الميزان التجارى المصرى يتمثل فى الآليات الآتية :-

١- ضرورة العمل على إعادة تأهيل الصناعة المصرية من أجل تحقيق حزمة من النتائج من أهمها زيادة الإنتاج ، رفع الإنتاجية ، تخفيض تكلفة الإنتاج ، الإلتزام بالمواصفات القياسية للمنتجات ، بلإضافة إلى العمل على رفع جودة المنتجات .

٢- ضرورة العمل على إحداث طفرة فى مناهج وطرق التعبئة و التغليف بحيث لا تكون فقط بمثابة أدوات أو آليات تحفظ المنتجات المعبأة من التلف بل و إستخدامها كوسيلة إعلانية عن المنتج .

٣- العمل على تعظيم المزايا التنافسية للمنتجات المحلية و هى الميزة التى تبنى على المعرفة و التكنولوجيا و الإبتكار و البحث و التطوير ، فعندما ينجح الإقتصاد المصرى فى إنتاج سلع جيدة تتوافق مع رغبات وتفضيلات و أذواق المستهلكين ، فضلا على الإلتزام بالجودة و السعر المناسب يكون ذلك مدخلا سليما للحد من الإستيراد و زيادة الكفاءة التصديرية للمنتجات المحلية .

٤- أهمية التوقف عن تصدير المواد الخام أو المدخلات فى صورتها الأولية ، حيث أن تصديرها سيؤدى إلى إنخفاض كبير فى القيمة المضافة المترتبة عليها عما لو تم تصديرها فى صورة منتجات مصنعة

٥- الوقف الفورى لإستيراد السلع و المنتجات التى يوجد لها مثيل محلى، كما يمكن أيضا تفعيل العديد من الإجراءات التى من الممكن أن تعمل على الحد من الإستيراد كإستخدام بعض أدوات السياسة المالية كالتعريفة الجمركية على سبيل المثال لا الحصر و ذلك للحد من الإستيراد و تحقيق المنافسة المشروعة و المساواة بين السلع المحلية و الأجنبية فضلا عن دورها فى مكافحة الدعم

و الإغراق ، كما سيؤدى إستخدام السياسة المالية إلى حماية الصناعات المصرية الناشئة .

٦ - ضرورة الإهتمام بقطاع الزراعة بحيث يؤدى ذلك إلى تقليل الإحتياج إلى إستيراد المواد الغذائية و الحبوب و التى تحتل المركز الأول فى واردات مصر سنويا .

٧- وفي ظل الارتفاع المستمر لسعر الصرف ، فإن ذلك يحتم، عند أية محاولة لتحسين قيمة العملة الوطنية، الأخذ في الاعتبار أن المشكلة في الأساس بنيوية. وعلى هذا الأساس لابد أن تصمم أية خطط مستقبليه لتحسين، أو الحفاظ على قيمة هذه العملة.

٨- إن الحفاظ على استقرار سعر الصرف، ودعم قيمة العملة الوطنية، ورفع فاعلية سياسة التعويم كأداة لتحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد المصرى، تتأتى عن طريق: تطبيق سياسات وبرامج هيكلية تؤدي إلى تحسين قدراته الإنتاجية، وتوفير مناخ استثماري آمن من خلال تصحيح وإصلاح أوضاع القضاء وتعزيز دوره، بما يكفل حماية الحقوق، والملكيات، ونفاذ التعاقدات التجارية، وتصحيح الأوضاع المالية والإدارية لجهاز الدولة، والقضاء على الفساد المالي والإداري.

٩- ينبغي على البنك المركزي وضع خطط وآليات للتقييم الدوري لسياسة سعر الصرف المتبعة حالياً، وخاصة لكفاءة الاحتياطيات من العملات الأجنبية، والتنبؤ باستمرار بمستقبل سعر صرف الجنيه المصرى ، لمواجهة أية صدمات قد يتعرض لها، تخل باستقرار الاقتصاد المصرى .

١٠- ينبغي على البنك المركزي سرعة إلزام البنوك التجارية، و شركات الصرافة، بالتحول لاستخدام نظام المدفوعات الالكتروني لجملة من الاعتبارات أهمها:

- أن هذا التحول غداً ضرورة حتمية للاندماج بالنظام المالي العالمي، وبنية أساسية لإنشاء سوق مالية محلية مستقبلا.
- أصبح نظام المدفوعات الالكتروني آلية تتمتع بفاعلية عالية في تقليص حجم مخالفات البنوك وشركات الصرافة القانونية ، أو تجاوزاتها لمعايير

البنك المركزي، خاصة وأنه سيحسن مستوى كفاءة، ودقة رقابة البنك عليها. هذا بالإضافة إلى أنه سيحسن، ليس فقط كفاءة سوق الائمتان المحلية، بل و سوق الصرف المحلية من خلال سرعة ودقة تداول المعلومات، وتحديد الأسعار فيهما،الأمر الذي يسهم بشكل فاعل في تصويب مهام السياسة النقدية ورفع كفاءتها عموماً، وسياسة سعر الصرف خصوصاً.

- أن النظام الالكتروني أداة فاعلة في تعبئة الادخار المحلي، و توجيهه لتمويل الاستثمارات المباشرة.
- ضرورة الحفاظ على استقرار سعر الصرف المعوم، ودوره كمرساة إسمية؛ حيث أن أي تغيير في سعر الصرف الاسمي، بحجة الحفاظ على المركز التنافسي للاقتصاد الوطني أو دعمه ،سيؤدي إلى انتكاسة سياسة تعويم سعر صرف الجنيه المصرى ، وسيهدد الاستقرار الإقتصادى بوجه عام .

١١- إذا كان هناك حاجه إلى تباطؤ التضخم كما تعكس الأرقام ذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٥) ، يقوم البنك المركزي برفع معدلات الفائدة فترتفع فائدة البنوك التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض إنفاق الأفراد.

- ١٢ – يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية :-

١) آمنة عبد العظيم و علياء فوزى " حروب المنطقة أثرت على الميزان التجاري لمصر والأسواق البديلة هي الحل " ، ٢٠١٥ .

٢) صندوق النقد الدولى ، " ميزان المدفوعات المصرى " ، العدد الخامس ، ١٩٩٣ .

٣) فليح حسن خلف، ا"لعلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان،٢٠٠١، ص,٢٥٧

٤) بازعي، حمد سليمان ، "الانتقال الدولي للتضخم "، مجلة الإدارة العامة ، العدد الأول ، ١٩٩٧م.

٥) يحيى المصرى ، " علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات " ، جريدة البيان الإقتصادى ، ٢٠٠٧ .

٦) عيسى محمد الغزالى ، " سياسات أسعار الصرف " ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية فى الأقطار العربية ، العدد الثالث و العشرون ، ٢٠٠٣ .

٧) أحمد أبو الفتوح على الناقة ، " قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدةالحقيقية على سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي : في ضوء المسلمات الأساسية للاقتصاد الإسلامي "، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .

٨) محمد نبيل الشيمى ، " قراءة فى الميزان التجارى المصرى " ، الحوار المتمدن ، العدد رقم (٣٦٦٥) ، ٢٠١٢ .

ثانيا: المراجع الأجنبية :

1) 1)August Losch , " **The Economics of Location**" , (New Haven , Yale University Press, 1954 ,PP. 30 – 33.

2)world Bank , "**world Bank Report**" (Washington ,) D.C. World Bank 1994) .

3)Herbert G. Grubel,**" International Economics**". Richard D. Irwin, INC. Homewood , Illinois CH19.

4)Dornbusch and S. Fischer,**" Macroeconomies"** (New York : Mc Graw – Hill 1994) Chs. 7&8.

5)Salvatore." **Theory and Problems Of International Economics",** , 4th ed. (New York, Mc Graw- Hill 1996) Ch. 6 .

6)Salvatore, **" Trade and Trade Policies of Developing Countries "** in E Grill and D . Salvatore, eds. Handbook of Economic Develepment (Westport, C.T. and Amsterdam : Green Wood Press and North – Holland , 2000) . PP. 189 – 200

.

7) T .M. Anderson and F .Schneider, **" Coordination of Fiscal and Monetary Policy under Different institutional Arrangement**" . European Journal of Pol itical Economy , February 1986 , PP. 169 – 191.